

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري يغير مسار السوق

الموسى لـ «الأنباء»: «ماكو شي».. لن نستحوذ على بنك وربة

منى الدغمي

في أول تصريح له حول ماثير مؤخرًا عن استحواذ البنك التجاري الكويتي على بنك وربة الإسلامي، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في البنك على الموسى في مقابلة مع «الأنباء»: «ماكو شي.. ما قبل كلام غير صحيح». وفي سؤال آخر إذا ما كانت ادارته تتطلع للاستحواذ على «وربة» كذراع مصرفية إسلامية، أجاب: «التوجه للاستحواذ ليس مطروحاً في مجلس إدارتي، ولم يبق إلا سنة في المدة القانونية للمجلس. بالنسبة لمجلس الإدارة الجديد فلا أستطيع أن أحكم عليه ولا أستطيع أن أتنبأ بما سيفعله أو يفكره. وعن اتجاهه للترشح للمجلس الجديد، ينسى: لكل حادث حديث.. الرئاسة صعب الواحد يتركها في كل مكان». وسيكون لكلام الموسى تفاعلاً في السوق، خصوصاً أن كثيرين أشروا سهم، وربة على خلفية شائعات بأن «التجاري» منجّه للاستحواذ عليه.

اللقاء مع الموسى مليءً بالخصم والعبير الاقتصادية والسياسية، وهو حريص على أن يرسل دائماً إشارات للسوق والمسؤولين. وفي كل رسالة معنى خصوصاً أن الموسى من القيادات المصرفية والاقتصادية المعروفة بخبرتها الطويلة منذ أن كان نائباً لمحافظة بنك الكويت المركزي مروراً بتسلمه حقيبة التنمية والتخطيط، ثم عبر خبرته في مجال الاستثمار. حيث قاد لسنوات طويلة شركات وبنيها شركة مجموعة الأوقاف المالية، الذراع الاستثمارية لمجموعة بنك التجاري، الذي يقارب عامين على إدارته. وفي الفترة الأخيرة، شهد البنك تغييرات عدة في الإدارة التنفيذية. وفي سؤاله حول السبب في ذلك، أجاب: «الذي يحكم تميز أي بنك هو البيانات المالية. فهي الفصل والحكم، وفيما عدا ذلك مجرد رتوش ومكياج». وعن اتجاه بنكه إلى تسييل ديون متفجرة لأفراد وشركات من أسهم وعقارات، أجاب بسان «البنك يفضل الطريقة الودية لتسوية المديونيات المتفجرة بالتراضي مع عملائه. أو يضطر إلى اللجوء إلى القضاء إذا اتخذ الأخير حكماً فيجب تنفيذ بحكم القانون. وقد قمنا بتسييل أسهم وعقارات مرهونة لعملاء بعد صدور أحكام فيها. وهذا امر ينه في كل البنوك حالياً.

أثير مؤخرًا أن البنك التجاري يتطلع للاستحواذ على بنك وربة؟

● ماكو شي.. ما قبل من كلام غير صحيح، أول شيء بعد سنتين هناك مجلس إدارة جديد ولا أستطيع الحكم عليهم ما أقوله أنا شخصياً أن التوجه الموجود عند مجلس إدارتي ان عملية الاستحواذ ليست مطروحة ولم يبق إلا سنة في المدة القانونية لمجلس الإدارة ولا أستطيع أن أتنبأ بما سيفعله أو يفكره المجلس الجديد.

هل ستجدد ترشحك للمجلس الجديد؟

● لكل حادث حديث.. الرئاسة صعب الواحد يتركها في كل مكان.

البنك شهد تغييرات في الأشخاص سواء على مستوى الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة، لماذا؟

● الذي يحكم تميز أي بنك هو البيانات المالية وفيما عدا ذلك مجرد رتوش ومكياج وأنا لست صاحب رتوش ولا مكيص فالبيانات المالية هي الفيصل والحكم.

ماذا عن بيانات «التجاري»؟

● يجب أن نأخذ القليل من الوقت لنتمعن في البيانات المالية، وهي في الكويت ليست بيانات تتفرد بها البنوك بل هناك مشاركة مع السلطة الرقابية التي لها وجهة نظر ولها سياسات تريد أن تتأكد أنها مطبقة ليس فقط في الأصول والنتائج بل حتى في التصرف فهناك بعض الأمور، السلطة الرقابية حريصة عليها، فالسلطة الرقابية تشارك في رسم النتائج من خلال متطلباتها وبالتالي التأثير على الربح الصافي المحقق وما يتم توزيعه وعدم توزيعه.

فميزة السلطة الرقابية نظرتها الشمولية ومعرفتها التوجه الصحيح، فالصناعة المصرفية أخطر من تركها للمصرفيين فقط مثل الحرب أخطر من أن تترك للعسكر فقط فلا بد من أن تكون هناك عيون وعقول أخرى



علي الموسى يغير مسار السوق في مقابله مع «الأنباء»

تشارك لان القطاع المصرفي من الخطورة أن يترك للأهواء والمزاج.

قامت بنوك بتسويات ديون مع شركات وسيلت أسهم وعقارات.. أين كان موقع التجاري من ذلك؟

● البنك يعتمد وسيلتين لتسوية المديونيات الوسيلة الأولى والتي يفضلها وهي الطريقة الودية بالتراضي أو تضطر إلى اللجوء إلى القضاء بحكم استيفاء المدة القانونية للتسوية وهو خيار مجبرون عليه بحكم القانون ولما يتدخل القضاء بإصدار أحكام عندما يفقد البنك السيطرة على الوضع لأن أحكامه يجب أن تتنفذ، ونحن كما لا ينبغي قمنا بتسييل أسهم وعقارات مرهونة بعد صدور أحكام فيها.

هل يمكن القول إن «التجاري» تعافى تماماً من القروض المتعثرة، خصوصاً في ملف شركات الاستثمار؟

● اعتقد أن «التجاري» حقق نتائج إيجابية في هذا الجانب والقروض يبقى قرضاً متعثرًا والمسألة لا تتعلق باقراض شركات الاستثمار أو أي قطاع آخر.

صحيح ان «التجاري» لديه حجم مخصصات كبير، ولكن هذا لا يعني ان البنك لا يسعى الى طرق علاج قروضه المتعثرة، وليس الهدف القضاء على العملاء ولكن بلوغ السداد والمخصص لا يعني بالضرورة اعدام القرض، فالعميل يبقى مسؤولاً عن سداد القرض والوفاء بالتزامه وتبقى معالجة قضية القروض المتعثرة أمراً داخلياً للبنك وكل بنك له طرقة الخاصة في المعالجة حيث ان هناك عملاء يوفون بالتزاماتهم وآخرين لا وعندما يستوفي البنك كل إجراءاته الودية مع العميل تحول القضية إلى المحاكم وفي الأخير يبقى الوفاء بالدين مطلوباً.

ما توقعاتك لآداء البنوك الكويتية في نهاية 2013؟ وماذا يمكن أن تجنيه من مخصصات؟

● اعتقد أن أداء البنوك يختلف من بنك إلى آخر والبيانات منشورة، وكل البنوك هم أشقاؤنا ونحن نعيش نفس الظروف وتحتم نفس إطار السياسات الرقابية وربما

ما تقييمك لآداء البنوك الكويتية بعد مرور 6 سنوات على الأزمة المالية العالمية؟

● القطاع المصرفي في الكويت قام بالواجب وجنب

أنا لا نستطيع الاستثمار إلى ما لا نهاية في هذا الطريق.

هل انتهت أزمة القروض المتعثرة الكبيرة في القطاع المصرفي الكويتي؟

● اعتقد ان كركستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي أكدت على متانة المصارف الكويتية خلال زيارتها الاخيرة وهذا يعني ان القطاع المصرفي لا يشكو من أزمة لان كل البنوك بشكل او بآخر وضعتها متين وهناك اختبارات للضغط مستمرة دائماً وهناك اكثر من جهة تقوم بها، والهدف هو التأكد ان البنك الذي يقوم بهذه الاختبارات يستطيع مواجهة المتوقع من المشاكل لكن حسبما يقال ان بنوكنا قاطبة في وضع يسمح لها بمواجهة ما يمكن ان يحدث من أزمات.

في ظل ارتفاع معدلات المخاطر وتراجع الإنفاق الائتماني من قبل البنوك ما الطريقة المثلى للتعامل مع فائض السيولة؟

● ما لم يكن هناك نشاط اقتصادي في الدولة محلياً أسرع وأشمل فإن البنوك ليس باستطاعتها ان تنصرف في السيولة رغم أنها قادرة على مواجهة أي نمو جاد في الطلب بتوافر السيولة فلا ازدهار ولا رخاء ما لم يكن هناك إنفاق صحيح فالإنفاق الجاري لا يخلق ازدهاراً ولا رخاء فالمعروف ان الإنفاق الجاري ينتهي في غضون 6 اشهر الى تحويلات اجنبية بالخارج، فعائده قليل مقارنة بالإنفاق الاستثماري الذي يكون استثماره في الدورة الاقتصادية أطول وعائده أكبر لكن نحن الى الان مصرين على الإنفاق الاستهلاكي للأسف.

هل يمكن اعتبار السيولة المحبوسة داخل البنوك بمنزلة أزمة؟

● لا يمكن ان نعتبرها أزمة إلا ما استطاعت بنوكنا المحلية ان تحقق أرباحاً تشغيلية هي ليست أزمة، ولكن ليس هذا الوضع المفضل والطبيعي.

هل هناك حاجة إلى خفض نسبة الفائدة مجداً؟

● حقيقة هذا يرجع إلى رؤية البنك المركزي نحن من موقعنا كبنك ليست لدينا الدراسات اللازمة لنتنبأ ولو أن التوجه العام لسنة 2014 أن هناك توقعات قليلة للسعي وراء تغيير نسبة الفائدة عالمياً وبالتالي لا نستطيع أن نتنبأ ماذا سيحصل في الكويت ولو أن الكويت بشكل أو بآخر تسير في نفس الاتجاه العالمي.

هل تتفق مع الشيخ سالم عبدالعزيز على أن الخطة تسير بشكل غير صحيح؟

● لو أسدينا ملاحظات فنية على وضع الخطة وما تلاها فكلام الشيخ سالم العبد العزيز صحيح 100% وقيل قبل ذلك إن الخطة عليها الكثير من الملاحظات، لكن أن نسير بموجب خطة أقل من مكتملة أفضل من أن نسير من دون

الأفضل أن نسير بموجب خطة أقل من مكتملة أفضل من دون خطة

القطاع المصرفي قام بالواجب وجنب مخصصات كبيرة وعزز وضعه المالي والدولة قدمت العون اللازم

المدخل الرئيسي لتنفيذ الخطط هو مكافحة الفساد فإذا لم يعالج ويوضع حد لانتشاره فلن تكون هناك تنمية بالكويت

الإقراض الاستهلاكي أفضل أنواع الإقراض وأكثره أمناً بالنسبة للبنوك.. لكن يعزز النمط الاستهلاكي

هل تعتقد أن الكويت تعيش اليوم حالة تهميش اقتصادي في ظل الصراع السياسي؟

● الوضع لا يسر وهذا ما تعكسه المؤشرات المعلنة من المنظمات الدولية والجهات الحكومية، فحالة البلد لا تسير أي مواطن كويتي بغض النظر عن مكانه في سلم المسؤولية، ففي أغلبية المؤشرات الكويت تأتي في مؤخرة الركب فلا أحد راضياً على وضع التعليم ولا الصحة ولا الإسكان هذا لا يعني أن وضع الكويت سيئ، لكن ليس هذا ما تستحقة الدولة، فالكويت تعاني من مجموعة من المشاكل استمرارها غير مبرر فنحن نستحق الأفضل.

كيف السبيل للخروج من حالة التهميش؟

● لابد من توافر الإرادة السياسية للإصلاح هذا مطلب أساسي، لأن لدينا مشاكل كثيرة في عدة قطاعات وأخطرها في الإدارة العامة، فالسياسات مسطرة على ورق ولا تجد طريقة للتنفيذ، لأن الإدارة العامة هي المتوط إليها التنفيذ وهي مهلهلة يختر فيها الفساد فأفضل السياسات لن تصل إلى نتيجة وأفضل الخطط ستبقى إما حبيسة الأدرج أو حبيسة المغلفات لأن الإدارة أعجز من أن تنفذ.

أعتقد أن المدخل الرئيسي لتنفيذ الخطط هو مكافحة الفساد، فالكويت وقعت منذ زمن الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وأول سطر فيها يقول: «لا تنمية مع الفساد»، فالفساد هو عدو التنمية فإذا لم يعالج ولم يوضع حد لانتشاره فلن تكون هناك تنمية بالكويت.

خطة. مع شديد الأسف ما وضع من خطط وبرامج لا ينسجم مع متطلبات وضع الخطة من الناحية الفنية، لأن اليوم وضع الخطط يستند إلى نماذج رياضية ونماذج تقسيم تأخير سياسات معينة على بعض الصناعات وعلى الاقتصاد ككل لأن رسم السياسات يجب أن يختبر ليس كما هو كان معمولاً به في الماضي نعتد على مبدأ التجربة والخطأ وهي من أسوأ وأخطر المبادئ فما من أحد يعتمد على هذا المبدأ في تحديد مصير بلد وأمة. فالنخطيط هو علم وفن ويتطلب جهداً وتفكيراً وعملاً جيداً وليس تأليفاً لقصائد منمقة بعبارة ساحرة، لكن إذا كان هناك نقص في الخطة فهذا لا يعني إلقاءها بالكامل. فالكويت إلى اليوم لم تمارس التخطيط بشكل صحيح خصوصاً من 20 سنة أو أكثر وبالتالي علينا ألا نتوقع أن تكون الخطة بالفعل محكمة لأنها تحتاج إلى وقت وجهد ليس متوافراً وليس من ضمن وزارات الدولة من يملك إمكانيات وضع الخطة الكل يحلم فيها ويتأمل فيها لكن بالإمكان أن تكون إذا ما توافرت الجدية وأوسد الأمر لن يستطيع القيام بالخططة، فوضع الخطة ليس عملاً سياسياً بقدر ما هو عمل فني صرف.

هل تعتقد أن الكويت تعيش اليوم حالة تهميش اقتصادي في ظل الصراع السياسي؟

● الوضع لا يسر وهذا ما تعكسه المؤشرات المعلنة من المنظمات الدولية والجهات الحكومية، فحالة البلد لا تسير أي مواطن كويتي بغض النظر عن مكانه في سلم المسؤولية، ففي أغلبية المؤشرات الكويت تأتي في مؤخرة الركب فلا أحد راضياً على وضع التعليم ولا الصحة ولا الإسكان هذا لا يعني أن وضع الكويت سيئ، لكن ليس هذا ما تستحقة الدولة، فالكويت تعاني من مجموعة من المشاكل استمرارها غير مبرر فنحن نستحق الأفضل.

كيف السبيل للخروج من حالة التهميش؟

● لابد من توافر الإرادة السياسية للإصلاح هذا مطلب أساسي، لأن لدينا مشاكل كثيرة في عدة قطاعات وأخطرها في الإدارة العامة، فالسياسات مسطرة على ورق ولا تجد طريقة للتنفيذ، لأن الإدارة العامة هي المتوط إليها التنفيذ وهي مهلهلة يختر فيها الفساد فأفضل السياسات لن تصل إلى نتيجة وأفضل الخطط ستبقى إما حبيسة الأدرج أو حبيسة المغلفات لأن الإدارة أعجز من أن تنفذ.

أعتقد أن المدخل الرئيسي لتنفيذ الخطط هو مكافحة الفساد، فالكويت وقعت منذ زمن الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وأول سطر فيها يقول: «لا تنمية مع الفساد»، فالفساد هو عدو التنمية فإذا لم يعالج ولم يوضع حد لانتشاره فلن تكون هناك تنمية بالكويت.

شوق الإقراض أقل من المأمول

بخصوص سوق الإقراض قال علي الموسى ان السوق ليس بالمستوى الذي نطمح إليه نأمل بأفضل من ذلك كما ونوعاً لأن المصارف الكويتية مؤهلة للقيام بدور أكبر خصوصاً أن غالبية بنوكنا نشاطها محلي مع أن البعض لديها نشاط دولي وهذا يمكن أن يخفف الوضع عنها لكن البنوك التي تنشط محلياً ومنها «التجاري» إذا لم يتطور النشاط المحلي اقتصادياً فلا نستطيع الإقراض إلا في ظل وجود مقترضين والناس لا تلجأ إلى الإقراض كهواية فهي تقتصر من أجل نشاط اقتصادي إما استثماراً وإما اعماراً لكن للأسف هذا النشاط ليس بالسرعة المطلوبة حيث نرى ان هناك تردداً في تطوير البنية التحتية حيث ان المشاريع تعلن ثم تلغى او تؤجل وهذا امر غير محبذ للدولة ينبغي أن نسير بموجب برنامج فان لم تكن هناك خطة تنمية جادة قابلة للتنفيذ فلن يكون هناك نشاط اقتصادي، فليس هناك دولة تعيش على ميزانية سنوية، ولزيادة



علي الموسى خلال مقابله ويبدو الزميل أحمد بومرعي سكرتير تحرير قسم الاقتصاد والزميلة منى الدغمي